عودة ملك

تشكّل عودة **الملك عبد الله بن عبد العزيز** إلى الوطن بعد ثلاثة أشهر من العلاج والنقاهة، حدثاً مهما بالمقياس السعودي نظراً للمكانة الكبيرة التي يحظى بها خادم الحرم الشريفين، وهي مكانة تستند من جهة إلى العرف السعودي وطبيعة النظام السياسي القائم على القيم الأصيلة للمجتمع وفكرة الملك كمجسّد لوحدة البلد وكقائد يتولى مسؤولية الأمة ويرسم توجهاتها من جهة ثانية.

وعلى الرغم من أن الملك يستند في حكمه إلى قاعدة عريضة من الأمراء المعاونين والمؤسسات، إلا أن النظام السعودي يعطيه صلاحيات كبيرة تجعل منه الحكم والمحرك الذي يعطي الإشارة بانطلاقة التوجهات الحكومية الكبرى والذي يساهم وجوده في دفع عجلة الحكم وتسيير أمور الدولة بفعالية.

ومن الطبيعي، لذلك، أن تستقبل عودة خادم الحرمين الشريفين بمظاهر الحفاوة والارتياح الحقيقية من قبل الشعب السعودي وكذلك من كافة مستويات الدولة والإدارة الحكومية في المملكة.

لكن الأهمية الخاصة لعودة **الملك عبد الله** إلى الوطن لا تكمن فقط في الأمور الكثيرة التي يتعلق حلها بوجوده وبتوجيهاته، بل تعود في الوقت نفسه إلى الشخصية القوية والحكيمة والمحببة التي يتمتع بها وجعلت منه عبر السنين إحدى أكثر الشخصيات الأكثر شعبية في المملكة وفي المنطقة عموماً.

ولا بد من القول إن الظروف السائدة في العديد من الدول العربية تطرح تحديات كبيرة وتجعل من وجود الملك وحكمته عنصر طمأنينة وارتياحاً ليس داخل المملكة فحسب بل وعلى نطاق العالم العربي أيضاً نظراً للدور المهم الذي باتت تلعبه المملكة و**الملك عبد الله** بالذات في تقريب وجهات النظر والتشجيع على التعاون والوئام بين الدول العربية وبين العرب وجيرانهم والعالم الأوسع.

وقد برهنت الأوامر الملكية التي صدرت عقب عودة خادم الحرمين الشريفين إلى المملكة على مغزى حضوره القوي في الحياة السياسية والوطنية والعربية وأهمية دوره في توجيه السفينة وسط الأنواء الإقليمية، وفي الوقت نفسه الحفاظ على مستوى رفيع في الإدارة السياسية والاجتماعية للبلد ولمواطنيه.

أمر بها خادم الحرمين وبتكلفة أولية قدرها 112 مليار ريال

دفعة قوية للتنمية الإجتماعية

أبرز ما تشير إليه القرارات المالية التي أصدرها خادم الحرمين الشريفين **الملك عبد الله بن عبد العزيز** فور عودته إلى الوطن هو مدى إدراك القيادة السعودية لأهمية الاستباق والسعي المستمر للموازنة بين أهداف النمو الاقتصادي وبين التنمية الاجتماعية. وأثبتت الدولة السعودية عبر مبادراتها الأخيرة كما في العديد من المحطات السابقة، أنها تعرف كيف تقيم التوازن بين الاعتبارات والمطالب المختلفة التي تواجه الميزانية، وهو توازن يظهر في الاختيار الصحيح للأولويات وتوجيه الإنفاق من دون إفراط أو تفريط، بحيث يتم توجيه موارد مالية سخية للإعتناء بالشأن الحياتي والاجتماعي للمواطنين، لكن مع الانتباه الدائم لأهمية الإدارة الرشيدة للموارد المالية والحفاظ على التوازن النسبي بين الموارد الحكومية وبين بنود الإنفاق.

من أبرز الإجراءات التي تضمّنتها الأوامر الملكية، تثبيت بدل غلاء المعيشة 15 في المئة ضمن الراتب الأساسي لموظفي القطاع العام وبتكلفة 37 مليار ريال، اضافة إلى ضخ 40 مليار ريال لدعم صندوق التنمية العقارية بما يساعد عشرات الآلاف من السعوديين على تأمين التمويل اللازم لبناء او تملّك منازلهم. كما تمّ دعم الهيئة العامة للإسكان بمبلغ 15 مليار ريال، وكذلك رفع الحد الأعلى للمستفيدين من الضمان الاجتماعي من 8 أفراد إلى 15 فرداً لكل أسرة وبتكلفة 4.5 مليارات ريال. وتضمن حزمة الإجراءات، إعفاءات كلية أو جزئية من الديون لبعض الفئات محدودة الدخل وتعزيز الأجهزة الرقابية والديوان الملكي ودعم الجامعات والشباب والأندية.

ومما لا شك فيه أن التحسن الكبير في عائدات تصدير النفط نتيجة لارتفاع أسعار النفط الخام وتوقع المحللين استمرار هذا التحسن في الأسعار لسنوات مقبلة، مكّن السلطات السعودية من القيام بتلك الخطوات الكبيرة والقبول بالتالي بترتيب أعباء جديدة ومتكررة على الميزانية الحكومية، وهو أمر حسبت القيادة السعودية نتائجه البعيدة لكنها بادرت مع ذلك إليه بالاستناد إلى اعتبارين رئيسيين:

- أن تخصيص المبالغ السخية المشار إليها والتي قدّرت الأوساط شبه الرسمية تكلفتها بنحو 112 مليار ريال، يأتي استناداً إلى نظرة جديدة للأولويات التي يجب أن تراعيها الميزانية العامة وهي نظرة تنم عن فهم سبّاق للوضع الجديد ولاتجاهات المستقبل السعودي واحتياجات الناس.
- إن الحكومة ثبتت الإنفاق الإضافي على بنود التنمية الاجتماعية كجزء لا يتجزأ من التخطيط الاقتصادي والمالي وأنها بالتالي مستعدة لتوجيه موارد كبيرة إلى هذا البند بغض النظر عن مستقبل الموارد الحكومية.

يبقى القول إن القيادة السعودية خصصت أصلاً ميزانية ضخمة للسنوات الممتدة حتى العام 2014 للإنفاق على تطوير البنى التحتية والتعليم والتنمية الاجتماعية بما يعني أنها ضمنت أصلاً استمرار الإنفاق على الشأن المتعلق بالاقتصاد والتنمية الاقتصادية عبر خطط التنمية الموضوعة خصيصاً لهذا الغرض. ويمكن القول إن التوقعات الإيجابية للموارد الحكومية تسمح ربما للمرة الأولى بتحقيق توازن تام بين الإنفاق على الشأن الاقتصادي والتنموي وبين الاهتمام بصورة موازية بالإنفاق على الشأن الاجتماعي. ولا بد من الإشارة إلى أن القيمة الإجمالية للقرارات الملكية الأخيرة تتجاوز مبلغ الـ112 مليار ريال الذي أعلن عنه لأن العديد من تلك القرارات التي رفعت الأجور وزادت العديد من المخصصات وبعض أوجه الإنفاق هي ذات طابع دائم ومتكرر مما يعني أن قيمتها الفعلية تزيد على قيمتها المعلنة بدرجة ملموسة.

يذكر أن العديد من وسائل الإعلام ولاسيما الغربية منها تسرّعت كثيراً بالنظر إلى القرارات المالية الأخيرة لخادم الحرمين الشريفين كما لو أنها جاءت متأثرة بما تشهده المنطقة من أحداث. وهذه النظرة تنم عن عدم فهم كاف للنموذج السعودي في الإدارة الاقتصادية والمالية وهو نموذج تميّز على الدوام ومنذ بداية النهضة الاقتصادية في المملكة في منتصف السبعينات من القرن الماضي بالاستباق والإهتمام الشديدين بالبعد الاجتماعي. وكانت الحكومة السعودية حريصة دوماً على مساعدة المواطنين في الفترات الصعبة واتخاذ إجراءات مماثلة لتلك التي نتحدث عنها اليوم.

أخيراً فإن الحزمة السخية من الإجراءات المالية ذات الهدف الاجتماعي تأتي في وقتها وكإستجابة طبيعية للتحولات المستمرة والكبيرة التي يشهدها المجتمع السعودي منذ عقدين من الزمن، وأهم هذه التحولات الزيادة الكبيرة في عدد السكان، والزيادة الأهم في نسبة الشباب الذين هم تحت سن العشرين، وكذلك الزيادة الكبرى في عدد المتعلمين والذين يتقدّمون سنوياً إلى سوق العمل، هذا فضلاً عن الزيادات التي طرأت في السنوات الأخيرة على معدلات الأسعار وأثّرت بالتالي على الدخل الحقيقي للمواطنين وخصوصاً الموظفين. وكل هذه التطورات وغيرها تخلق واقعاً جديداً لا بد من الاهتمام به من قبل أي حكومة بعيدة النظر وتحرص على الدوام على استباق المستقبل والاحتفاظ بالمبادرة السياسية والاجتماعية في جميع الحالات.

إن المملكة السعودية وهي المجتمع الخليجي الأكبر من حيث عدد السكان والأكثر تنوعاً من النواحي الجغرافية والبشرية والاقتصادية، تواجه السياسة المالية فيها اعتبارات وأولويات مختلفة عن بعض المجتمعات الأخرى قليلة السكان والتي لا يمثل فيها المواطنون سوى نسبة بسيطة. وحجم المجتمع السعودي يجعل من إدارة الموارد المالية بالفعل عملية موازنة دقيقة لا مكان فيها للإنفاق الباذخ على المشاريع المكلفة والتي غالباً ما يكون العائد منها للاقتصاد غير متناسب مع تكلفتها الأصلية. ■

تؤكد المبادرة إدراك القيادة السعودية لأهمية الموازنة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية